لسانيات البنية ولسانيات الخطاب
في النظرية الخليلية الحديثة - تكميل أم بديل-

أ. محمد عثماني
جامعة بومرداس-الجزائر-

ملخص:

نحاول في هذه هذه الدراسة تتبع ما تقدمه النظرية الخليلية الحديثة من رؤية جديدة في دراسة الكلام، إذ نجد أن النظريات الحديثة التي تستهدف دراسة الكلام تتباين فيما بينها تباينا كبيرا، والملاحظ يجد أنّها تنقسم إلى قسمين كبيرين هما:

النظريات البنوية التي تروم مقاربة الكلام في إطاره المغلق وبشكل صوري. ولا ترى العلمية إلا في تلك المقاربة، وتُقصي ما سواها.

والنظريات التداولية التي تروم مقاربة الكلام في إطاره المفتوح وفي شكله الاستعمالي الخطابي. ولا ترى العلمية إلا في هذه المقاربة، وتُقصي ما سواها.

أمّا مقاربة النظرية الخليلية الحديثة فهي مقاربة تجمع بين المقاربتين السابقتين جاعلة لكل مقاربة مجالا وميدانا وأسسا ومناهج تباين بها المقاربة الأخرى، وكلاهما لا بدّ منه. فترى أنّ المقاربة البنوية تصلح لدراسة البنى الصورية المجرّدة التي تتحكم في الكلام في بعده المغلق هذا من حيث الموضوع، أمّا من حيث الأسس والمناهج فهي تعتمد مبادئ الرياضيات والمنطق وعلم الحاسوب لصلاحيتها لمثل هذه المهمة. وترى أنّ المقاربة التداولية تصلح لدراسة الكلام في بعده الاستعمالي الخطابي فتنظر في الأسس والاستراتجيات المتحكمة في الكلام في بعده المفتوح هذا من حيث الموضوع، أمّا من حيث الأسس والمناهج فهي تعتمد المبادئ الاجتماعية للظاهرة الكلامية.

مقدمة:

النظرية الخليلية هي نظرية في اللسانيات العربية، تحاول بعث ما أنتجه الخليل وسيبويه من بناءات نظرية في تحليل الظاهرة اللغوية لما له من قيمة علمية عظيمة لدراسة اللغة العربية اليوم، والمساهمة في تطويرها بما يصبو إليه كل واحد من أهلها. وقصدنا هنا هو بيان ما تتميز به النظرية الخليلية الحديثة من أسس وأدوات تدرس بها الكلام في بعديه البنوي والخطابي (الاستعمالي أو التداولي).

إذ تنبني كل نظرية -كما هو معلوم- على مجموعة من المفاهيم والتصورات التي تحقق وجودها وتميزها عن غيرها من النظريات في المجال نفسه، ولها للدلالة على تلك التصورات مجموعة من المصطلحات الموضوعة إزاء كل مفهوم أو تصور للتعبير عنه بدقة ووضوح. ونحن هنا سنقدّم هنا مجموعة من المفاهيم والتصورات التي تقدّمها النظرية الخليلية فيما يتعلق ببحثنا هنا، وهو ما يتعلق بدراسة الكلام في بعديه السابقين، وليس ما يتعلق بما تقدمه من تصورات ومفاهيم نظرية وتطبيقية في شتى الميادين اللغوية.

أمّا الإشكالية المركزية المؤطرة لهذه الدراسة البحثية فهي: كيف تنظر النظرية الخليلية الحديثة إلى الكلام من حيث هو بنية ومن حيث هو خطاب؟. وقد نتج عن هذه الإشكالية المركزية أسئلة فرعية مرتبطة بها ارتباطا وثيقا هي: ما الأسس والأدوات التي تتوسلها النظرية الخليلية الحديثة لتحليل الكلام بالنظر إلى هذين البعدين؟ وما الجديد الذي تقدمه في هذين الميدانين (البنية والخطاب)؟ وما الذي يميزها عن غيرها من النظريات التي درست الكلام سواء من حيث كونه بنية أو من حيث كونه خطابا؟.

وللإجابة عن هذه الإشكالية المركزية وما نتج عنها من أسئلة فرعية رأينا أن نقسّم البحث إلى أربعة عناصر هي: الأول منها يتناول التمييز الذي وضعته النظرية الخليلية الحديثة لدراسة الكلام في بعديه البنوي والخطابي. أمّا العنصر الثاني فتناول بيان ماهية دراسة الكلام كبينية مجردة لا تعلق لها

بالاستعمال، وما تقدمه النظرية الخليلية الحديثة من أسس ومبادئ لمقاربة هذا الجانب. أمّا العنصر الثالث فتناول بيان ماهية دراسة الكلام كخطاب في بعده الاستعمالي أي كحدث إعلامي يجري في وقت وزمن معينين، وما تقدمه النظرية الخليلية الحديثة من أسس ومبادئ لمقاربة هذا الجانب. أمّا العنصر الرابع والأخير فتناول ما تتميز به النظرية الخليلية الحديثة في مقاربة الكلام في بعديه البنوي والخطابي عن بقية النظريات اللسانية الأخرى.

هذا، وقد اعتمدنا في ورقتنا هذه الرجوع إلى ما قاله الأستاذ الحاج صالح هو نفسه في مختلف كتبه التي صدرت مؤخرا تباعا من سنة 2007 إلى سنة 2016 وليس إلى ما كُتب عنه أو ما تأولناه نحن من كلامه أو تأوله غيرنا قصد الدنو من فكر الأستاذ قدر الإمكان.

1 - التمييز الحاسم بين النظرتين إلى الكلام عند الأستاذ الحاج صالح[1]:

ينطلق الأستاذ الحاج صالح من التمييز الحاسم والدقيق بين نظرتين مختلفتين إلى الكلام، مختلفتين من حيث الهدف والغاية، ومن حيث آليات الدراسة وإجراءاتها. وهاتان النظرتان هما: النظرة البنوية والنظرة الخطابية. هو في هذا الطرح يقدم قراءته المتميزة لما خلّفه العلماء العرب القدامى في ميدان دراسة الكلام.

يقول الأستاذ الحاج صالح –مبرزا التمييز بين النظرتين انطلاقا من قراءته لجهود العلماء العرب القدامى في دراستهم الكلام-: «إنّ سيبويه والخليل بن

1- ويعدّ هذا المقال المنشور في الجزء الأول من هذا الكتاب اللبنة الأولى التي بنى عليها الأستاذ الحاج صالح كتابيه التاليين: الأول هو « الخطاب والتخطاب في نظرية الوضع والاستعمال»، والثاني هو «البنى النحوية العربية». وهما يعدّان بيانا مفصلا تاما لهذا المقال، حيث فصل فيهما الأستاذ ما أجمله في مقاله من رؤى وأفكار تخص التمييز بين النظرتين وكيفية معالجة كل نظرة لموضوعها.

أحمد قد انفردا مع أكثر النحويين الأقدمين بنظرية اندثرت بعدهم وصارت بعد غزو المنطق اليوناني خاصة، لا يتفطن إليها إلّا الأفذاذ من النحاة مثل السهيلي والرضي الاستراباذي. ومن أهم المبادئ التي بنيت عليها هذه النظرية نذكر تمييزهم الصارم في تحليلهم للغة بين الجانب الوظيفي من جهة وهو الإعلام والمخاطبة من جهة، أي تبليغ الأغراض المتبادلة بين ناطق وسامع، وبين الجانب اللفظي الصوري من جهة أخرى، أي ما يخص اللفظ في ذاته وصيغته بقطع النظر عمّا يؤديه من وظيفة في الخطاب غير الدلالة اللفظية. (عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية،ج1، 2007،ص311).

إذ يوجد دلالة اللفظ ودلالة المعنى وهما دلالتان تختلف كل منهما عن الآخرى كما هو معلوم. وقد تنبّه لهذه القضية المهمة اللغوي المعروف ابن جني حيث فرق بين دلالات ثلاثة في كتابه الخصائص، وهي:

1 -الدلالة اللفظية: وهي الدلالة المستفادة من اللفظ نفسه دون النظر إلى أمر آخر، مثالها: الفعل إذ دلالته على حدثه أو مصدره دلالة لفظية، أي مجموع حروفه المنطوقة والمرتبة ترتيبا معينا تدل على المصدر المأخوذ منه.

2 -الدلالة الصناعية: وهي الدلالة التي تستفاد من الصورة التي يرد عليها اللفظ، مثالها: الفعل إذ دلالته على الزمن دلالة صناعية، أي مجيئه على صورة معيّنة وهيأة معيّنة تدل على الزمن الذي وقع فيه.

3 -الدلالة المعنوية: وهي الدلالة التي تستفاد من اللفظ المنطوق بنوع من أنواع الاستنباط والاستدلال، ومثالها: الفعل أيضا إذ دلالته على الفاعل دلالة معنوية، لأنّه عند الدلالة على الفاعل لا بدّ من النظر نظرا عقليا، وذلك بأن تقدّم مقدّمة هي: لا بد لكل فعل من فاعل، ثمّ بهذه المقدمة تصل إلى استخراج الفاعل من الفعل الذي بين يديك. (ابن جني: الخصائص، ج3، ص98).

وفائدة هذا التفريق عظيمة جدا، وذلك ببيان أنّ التحليل القائم على اللفظ ليس هو التحليل القائم على المعنى، فالأول نظر إلى الكلام نظرة بنوية شكلية صورية لا علاقة لها بما تؤديه في الأحوال الخطابية المختلفة. والثاني نظر إلى اللغة نظرة تواصلية خطابية تبليغية تعتبر الأحوال المختلفة للخطابات التي ترد فيها. «فأول ما يدعو إليه النحاة الخليليون هو اكتشاف هذه البنية فهي كالهيكل العظمي للجملة، ثم يجب بعد ذلك أن يبحث أولا عن المعاني التي تدل عليها هذه الصيغة بالوضع (في الcode) وهو غير البنية اللفظية وفوق ذلك المعاني التي تستلزمها هذه المعاني الوضعية في أحوال كثيرة من الخطاب (وهو موضوع البلاغة)». (الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، 2007، ص311 - ص312).

هذا التمييز الحاسم قد تفطن له الدرس اللغوي الغربي متأخرا إذ يقول جاك موشلر -تحت عنوان (نظام اللسان واستعمال نظام اللسان)-: «...إنّ الاختلاف إذن بين التركيب والدلالة من جهة والتداولية من جهة أخرى إنّما هو تقابل بين نظام (اللسان) واستعمال هذا النظام.

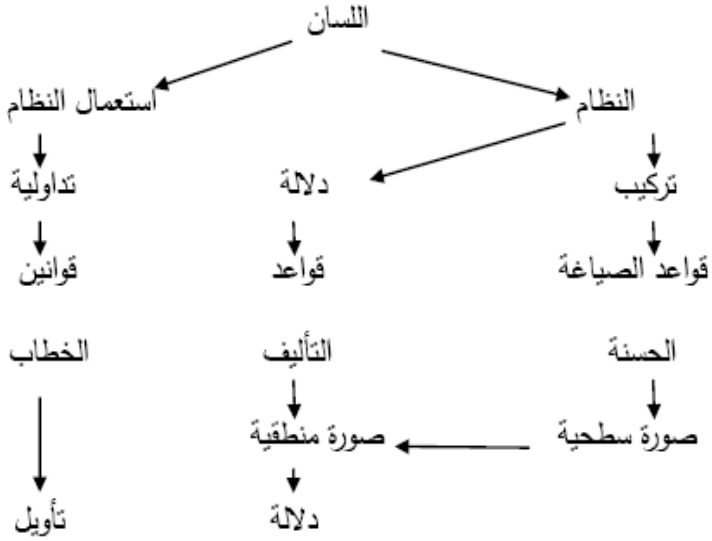

فمهمة التداولية أن تتم الدلالة اللسانية، أي أن تقدم تأويلا تامّا للجملة التي كانت موضوع إلقاء أي قول. وحين نتحدث عن التأويل فإنّنا نحيل على العملية التي تسند إلى قول ما قيمة معيّنة هي القيمة التي تمّ تبليغها» (موشلر وروبول، 2010، ص30).

والملاحظ لمختلف الدراسات اللغوية الحديثة يجد أنّها تغلب جانبا على جانب في اهتمامها، فما من نظرية من النظريات إلا وهي تهتم بجانب البنية وتهمل الاستعمال وتجعله غير جدير بالبحث والدراسة خاصة ما نجده عند المدرسة الأمريكية (بلومفيلد وتشومسكي) من إقصاء للمعنى واتجاه نحو الصورنة أو الشكلنة المجردة (انظر: ماري آن بافو وجورج إليا سرفاتي، 2012، ص239 - 280). أو العكس بالاهتمام بالخطاب وإهمال البنية وجعلها تابعة للاستعمال أو تابعة للوظيفة كما نجده عند سيمون ديك ومن تبعه من الوظيفيين كالمتوكل (انظر: المتوكل، 2016، ص381وما بعدها). بخلاف ما يقدمه الأستاذ من الجمع بين النظرتين على صعيد واحد مع مراعاة ما تقتضيه كل نظرة.

2 - النظرة البنوية الصورية للكلام عند الأستاذ الحاج صالح:

ينطلق الأستاذ الحاج صالح من بيان أهميّة هذه النظرة للكلام، وأنّ مهمة الدراسات اللغوية هي تحليل وتفسير البنى اللغوية، وأنّ العلماء العرب القدامى قد أجادوا وأبدعوا في هذا الجانب، فيقول: «إن الدراسة العلمية للبنى اللغوية هي من أهم ما تتكفَّل به بالدراسة علوم اللسان الحديثة، وهي أيضا من أهم ما تطرق إليه وأبدع فيه علماء العربية من جيل الخليل وتلميذه سيبويه وكل من سار على منهجهما. فما جاء به كتاب سيبويه ليس مجرّد عرض لقواعد العربية كما هو معروف، بل هو عمل تحليلي علمي لأنه

دراسة موضوعية «لمجاري كلام العرب» كما ورد على ألسنة العرب وكما سمعه وجمعه العلماء قبله وفي زمانه. فهو عمل علمي لأنه وصف **تحليلي وتصنيفي وتفسيري** لهذه المجاري من جهة، ومحاولة لضبطها بضوابط دقيقة من جهة أخرى. وهذا يقتضي النظر في الآلاف المؤلفة من الأنحاء (أو النحوّ) بعد حصرها وتبويبها ثم استنباط ما استمّر منها في كل باب وما شذ منها».(عبد الرحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، 2016، ص5).

يقول في موضع آخر مبينا أنّ العلماء العرب القدامى قد قصدوا هذا المعنى في تحليلاتهم للكلام انطلاقا من تفريقهم بين نوعين من التسمية لعنصري الكلام المستغني أو الجملة، وهما المسند والمسند إليه من جهة، والمبتدأ والمبني عليه من جهة أخرى، فيقول: «إنّ الكلام المستغني له عند سيبويه والنحاة الأولين صيغة لفظية خاصة وليست هي الصيغة الخطابية المتكونة من مسند ومسند إليه، وإلا فلمَ احتاج أولائك العلماء إلى تسمية أخرى مثل المبتدأ أو المبني عليه؟ ولماذا احتاجوا إلى تصور عنصر لفظي هام هو العامل وما يتعلّق به من معمول؟» (عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ،ج1، 2007، ص295).

وإذا تقرر هذا فقد ورد عليه مواضع في كتاب سيبويه توهم أنّ هذا الأصل غير صحيح، وأوّل هذه المواضع هو قول سيبويه: «المبتدأ مسند والمبني عليه مسند إليه» (سيبويه، ج2، ص78). وكأنّ سيبويه يسوي بين المسند والمبتدأ وبين المسند إليه والمبني عليه. غير أنّ هذا الموضع ليس كما فهمه بعضهم من التسمية والمطابقة بل مقصود سيبويه شيء آخر غير ما فهموا، إذ مقصوده أن يبيّن أنّ المبتدأ مهما كان مدلوله الخطابي الإعلامي فإنّه بمنزلة الفعل والفاعل. يقول: «فلا بدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم

الأوّل بدّ من الآخر في الابتداء» (سيبويه، ج1 ،ص23). وأيضا: «فالمبتدأ كلّ اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام» (سيبويه، ج2 ،ص126). فنجد هناك تطابقا في مستوى الخطاب والإعلام لا غير. ومن أجل هذا الأمر قسّم النحاة من بعد سيبويه الجملة إلى جملة اسمية وجملة فعلية، حيث يقول المبرد: «إنّما كان الفاعل رفعا لأنّه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب. فالفاعل بمنزلة الابتداء والخبر، إذا قلت: (قام زيد) فهو بمنزلة قولك: (القائم زيد)» (المبرد: المقتضب، ج1، ص146). وهذا من حيث الإفادة لا من حيث البناء.

إذ نجد أنّ صيغة اللفظ الذي يحمل المعنى والفائدة لا يطابق بالضرورة صيغة الخطاب من مسند ومسند إليه. وقد بنى النحاة العرب الأوَل ذلك البناء الصوري على منهج علمي بديع، وهو ما يسمونه بالحمل، وهو حمل شيء على شيء أو إجرائه عليه من أجل اكتشاف الشيء الجامعة بينهما، والشيء الجامع بينها هو البنية التي تجمع بين أنواع من الجمل. ونجدهم يبدؤون التحليل انطلاقا من أبسط أشكال التركيب، وهو المتكون من عنصرين اثنين: (زيد منطلق) فنجدهم يحملون عليها تراكيب أخرى تكون بالزيادة على التركيب البسيط حيث تظهر كيف تتحول البنية البسيطة بالزوائد، وهذه الطريقة بنوية في الأساس لا علاقة للدلالة والخطاب والإفادة، بل أساسه النظر المجرد الصوري لا غير. وهو ما يعرف في الرياضيات بتطبيق مجموعة على مجموعة. فينتج لنا الشكل الآتي:

1	Ø	زيد	منطلق
2	إنّ	زيدا	منطلق
3	كان	زيد	منطلقا

فالموضع الذي نجد فيه الزوائد يقابله في التركيب النواة أو التركيب البسيط موضع فارغ، وهذا الفراغ يسمّيه النحاة بالابتداء، وهو الذي يتحكم فيما بعده لفظا ومعنى، وهذا هو مفهوم العامل عند النحاة العرب الأوَل. يقول سيبويه: «ضرب زيد عمرا، هو الحدّ لأنّك تريد أن تعمله [أي الفعل] وتحمل عليه الاسم كما كان الحدّ: ضرب زيد عمرا، حيث كان (زيد) أوّل ما تشغل به الفعل وإن قدّمت الاسم [أي المفعول] فهو عربي، كما كان ذلك عربيا جيدا، وذلك قولك: (زيدا ضربت)» (سيبويه، ج،1ص80).

فقول سيبويه: «أوّل ما تشغل به الفعل»: «ملاحظة خطيرة جدّا لأنّنا نعرف بذلك وبما يقوله في أماكن أخرى من كتابه أنّ عنصرين اثنين لا تكاد تخلو منهما أبدا البنية اللفظية للجملة وهما: العامل والمعمول الأوّل الذي أشار إليه سيبويه بأنّه أوّل ما تشغل به الفعل ثمّ يقول سيبويه: «(عبد الله) في : (عبد الله ماكث) يرتفع بالابتداء كما ارتفع بالفعل حين قلت: (كم رجل ضرب عبد الله)» (سيبويه، ج2، 159 - 160). ويقول أيضا: «أمّا (ضربت) و(قتلت) ونحوهما فإنّ الأسماء بعدها بمنزلة المبني على المبتدأ» (سيبويه، ج2، ص387). فاتّضح بهذا الكلام أنّ الفعل كعامل يقع موقع الابتداء، وأنّ المفعول به يقع موقع المبني على المبتدأ أي الخبر، فالتوازي (القياس) أو التناظر هو خاص ببنية اللفظ وليس له أي علاقة بصيغة الخطاب» (عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1،ص295 -ص297). وعلى هذا الأساس نستطيع أن نوسع الجدول الحملي السابق هكذا:

فهذه الصياغة الصورية المجردة تخص الكلام المستغني أو الجملة باعتباره بنية مجرّدة، وليس باعتباره حدثا إعلاميا خطابيا يرد في وقت محدد ومكان معين.

حدّ الكلام المستغني وقياسه (الحاج صالح، 2016، ص148)

الأصل1	ع= الابتداء أو كلمة واحدة[1]	م1		م2	
	∅	زيدٌ		منطلقٌ..	#
	كان[2]	-	زيد	منطلقًا..	#
	كنْ	تُ	-	منطلقًا..	#
	إن	-	زيدًا	قائم..	#
	إنْ	ـه	-	فائم..	#
	ضرب	-	زيدٌ	عمرًا	#
	ضربْ	تُ	-	عمرًا	#
	مرَرْ	تُ	-	بعمرٍو..	#
	عامل واحد مركب			المبتدأ في الأصل	الخبر في لأصل
الأصل2	ع=فعل يتعدى إلى مفعولين	م1		م2	م3
	أعطى	-	زيدٌ	عمرًا	مالا
	أعطِ	تُ	-	عمرًا	مالا
الأصل3	ع(= أكثر من كلمة[3])	-	م1	م2 (المفعول1)	م3(المفعول2)

تصرف بناء الكلام

[1]– فعل ناسخ مثل كان أو فعل غير ناسخ مثل ضرب.

[2]– وإن وأخواتها وهي حروف تنصب الاسم وترفع الخبر.

[3]– كلفظة (حسبتُ) أو كزوج مرتب فيه اسم مظهر.

3 - النظرة الخطابية للكلام عند الأستاذ الحاج صالح:

ينطلق الأستاذ الحاج صالح في بيان أنّ العلماء العرب القدامى قد امتازوا عن غيرهم من الأمم الأخرى في الاهتمام بهذا الجانب من دراسة الكلام، وأنهم بلغوا الغاية في ذلك، وأنّ هذا الميدان لم يستبد به علماء اللغة فقط، بل تعداهم الاهتمام به إلى غيرهم من التخصصات الأخرى كأصول الفقه مثلا.

يقول الحاج صالح: «أمّا الكلام والخطاب فاهتمام العلماء العرب به كثير جدا خلافا لسوسور وربما لم يماثله إطلاقا ما قالته الأمم الأخرى في شأنه. والسبب واضح فاحتياج المسلمين إلى فهم ما جاء في القرآن والسنة من الأوامر والنواهي ولوازم المعاني وغير ذلك أدّى علماءهم إلى بذل الجهود العظيمة المفيدة في هذا الميدان. ولم يختص به فريق واحد بل اشترك في دراسة الخطاب اللغوي النحوي منهم والبلاغي كما اهتم به المفسر والمتخصص في أصول الفقه وكثيرا ما يجمع الباحث في الخطاب بين ميدانين اثنين أو أكثر من هذه الميادين». (عبد الرحمن الحاج صالح: الخطاب و التخاطب 2012، ص202). ويؤكد على أنّ ما جاءت به الدراسات الغربية الحديثة في دراسة الكلام كخطاب أو كاستعمال هو قريب مما عمله العرب وليس مثله، بل بينهما فروق جوهرية كثيرة تظهر لمن تأمل النموذجين.(انظر: عبد الرحمن الحاج صالح: الخطاب و التخاطب، 2012، ص208).

ثم نجد الأستاذ الحاج صالح يبين المقصود بهذه الدراسة، أي دراسة الكلام كخطاب أو كاستعمال، يقول الحاج صالح: «إنّ الكلام المستغني أو الجملة المفيدة هو أقلّ ما يكون عليه الخطاب إذا لم يحصل فيه حذف. ويمكن أن يحلل -كما فعل سيبويه- إلى مكونات قريبة على حدّ تعبير علماء اللسانيات، تكون خطابية لا لفظية صورية أي عناصر لكلّ واحد منها وظيفة دلالية إفادية. وهذه العناصر في الحقيقة عنصران: المسند والمسند إليه»(الحاج صالح: بحوث و دراسات في اللسانيات العربية،ج1، 2007،

ص293). حيث نجد سيبويه يصفهما بأنهما «ما لا يستغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدّ» (سيبويه، ج1،ص23).

وعلى هذا الأساس فإنّ المسند إليه (ويطلق عليه سيبويه مصطلح المسند) باعتباره محدثا عنه لا يكون إلّا اسما من الناحية الخطابية التداولية، أو ما ينزل منزلته أو ما هو بمنزلته على حد تعبير سيبويه مثل «وأن تصوموا خير لكم». ويمكن أن يكون المسند (ويطلق عليه سيبويه مصطلح المسند إليه) اسما أو فعلا أو ما ينمزل منزلتهما أو ما هو بمنزلتهما على حد تعبير سيبويه (الظرف والجار والمجرور وغير ذلك) ولا يوجد في الدنيا كلام في أي لغة من اللغات إلا وفيه محدث عنه ومحدث به في أي شكل كان الكلام.

«هذا كلّه يخص الجانب الخطابي أي التبليغي الدلالي. وهذا لا يمنع من أن يكون التحليل قابلا للصياغة، فإن الصياغة شيء والفرق بين اللفظ والمعنى شيء آخر، إذ كلاهما قابلان للصياغة ومثال ذلك صياغة الجملة المفيدة كخطاب إلى مكونات قريبة هي المسند والمسند والمسند إليه» (عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث و دراسات في اللسانيات العربية، ج1، 2007، ص294).

وسيبويه لا يكتفي بتعريف هذه الأشياء في كتابه فحسب بل نجده يعتمد عليها لتفسير الكثير من الظواهر اللغوية وخاصة الظواهر المتعلقة بالتبليغ والتداول، إذ لها قوانين خاصة يعتمد في تفسيرها على هذا التحليل للخطاب باعتباره حدثا تبليغيا تداوليا يقع في زمن ومكان معينين. ونحن هنا سنعرض بعض الأمثلة لنوضح حقيقة وجود هذا المظهر في كتاب سيبويه. ونحن هنا سنكتفي بإعطاء مثالين اثنين يُظهران اعتماد سيبويه على هذه النظرة في تحليله للكلام.

الأول: يقول سيبويه -وهو يتحدث عن المواضعة التي لا يجوز فيها الحديث عن النكرة-: «فإذا قلت: (كان زيد) فقد بدأت بما هو **معروف عنده** فإنّما **ينتظر الخبر**. فإذا قلت: (حليما) فقد **أعلمته** مثل ما علمت. فإذا قلت: (كان

حليما) فإنّما ينتظر أن تعرفه صاحب الصفة، فهو مبدوء به في الفعل وإن كان مؤخرا في اللفظ. وإذا قلت: (كان حليم) أو (رجل) فقد بدأت بالنكرة، ولا يستقيم أن تخبر **المخاطب** عن المنكور» (سيبويه، ج1ص48-47). فنجد سيبويه يحلل الكلام كخطاب أي كحدث إعلامي في وضعية تخاطبية.

الثاني: يقول سيبويه -وهو يتحدث عن المواضع التي يجوز فيها الإخبار عن النكرة- : «وذلك قولك: (ما كان أحد مثلك)، و(ما كان أحد خيرا منك)، و(ما كان أحد مجترئا عليك). إنّما حسن الإخبار ههنا عن المنكور، حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيء أو فوقه، **لأنّ المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل ذلك.** وإذا قلت: (كان رجل ذاهبا)، **فليس في هذا شيء تعلمه به كان جهله.** ولو قلت: (كان رجل من آل فلان فارسا)، حسن لأنّه يحتاج إلى أن تعلمه أنّ ذاك في بني فلان وقد جهله. ولو قلت: (كان رجل من قوم عاقلا)، لم يحسن لأنّه لا يستنكر أن يكون في الدنيا عاقل وأن يكون في قوم» (سيبويه، ج1،ص54). فنجد سيبويه هنا يحلل ويفسر الكلام بالنظر إلى علم المخاطب وجهله به.

فمثل هذا التحليل يستند إلى ملابسات تخص الخطاب في وقت معيّن ومكان معيّن وكونه صادرا من متكلّم معيّن وموجّه نحو مخاطب معيّن.

4 - الفروق الجوهرية بين ما يقدمه الأستاذ الحاج صالح وبين ما يقدمه غيره من اللسانيين:

نحاول في هذا العنصر من هذه الدراسة أن نقدّم ما تميّزت به نظرة الأستاذ الحاج صالح عن مختلق النظرات والرؤى الأخرى. ورأينا أنّ هذه الفروق تتفرع إلى ثلاثة أنواع: الأوّل يخص الفرق بين النظرة الثنائية التي قدّمها الأستاذ وبين النظرة الأحادية التي قدمها غيره، والثاني يخص الفرق النظرة البنوية التي قدّمها الأستاذ والتي قدّمها غيره. والثالث يخص النظرة الخطابية التي قدّمها الأستاذ والتي قدّمها غيره.

4 - 1 - الفرق بين النظرة الثنائية للأستاذ وبين النظرة الأحادية لغيره:

نجد أنّ الأستاذ الحاج صالح قد قدّم نظرة ثنائية لدراسة الكلام، وهي نظرة تختلف تمام الاختلاف مع ما قدّمه غيره من نظرات لدراسة الكلام إذ كلهم قدّموا نظرة أحادية تغلب جانبا وتهمل الآخر. يقول الأستاذ في هذا السياق: «إن هذين الجانبين من الدراسة العلمية للغة انفرد بالجمع بينهما العلماء العرب المتقدمون. ولم يستطع أي جيل من العلماء غير العرب إلى غاية الآن، أن يجمعوا بينهما أي بين النظر في اللغة كظواهر والنظر فيها كنظام ضوابط. فمن البيّن أن الكلام هو في ذاته مجموعة من الظواهر المحسوسة تشاهد بالسمع وبالبصر في مختلف أحوال التخاطب إلا أن اللغة هي أيضا أداة معقدة بتكوّنها من بُنى تتداخل فيما بينها على مراتب، وهي أيضا معيار خاص بالناطقين بها فهي تخضع لما تواضع عليه الناطقون باللغة، وخاصة النظام البنوي فيه». (عبد الرحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية،2016، ص4).

ويرى كذلك أنّه لم يقدّم أي باحث من الباحثين اللسانيين شرقا وغربا أن يُعطوا كلا الجانبين حقه من الاعتبار والدراسة إلا ما نجده عند الخليل وسيبويه من الجمع التام بين النظرتين في دراسة الكلام يقول في هذا السياق: «والمشاهد منذ بداية القرن العشرين الميلادي في عالم اللسانيات غربا وشرقا هو العجز الشامل للسانيين عن إعطاء كلا الجانبين حقّه من الاعتبار والأهمية في الدراسة العلمية. فهذا الاهتمام لم يحصل إلا قديمًا في عهد الخليل وسيبويه. والسبب في ذلك هو تغليب المحدثين أحد الجانبين على الآخر إما باحتقار الجانب الآخر، وجعله غير علمي لأن النحو عندهم لا يكون

تقريريا معياريا بالمعنى التعسفي. وحصل أول ما حصل ذلك في الغرب ابتداءً من سوسور[1]،

وإما بالبقاء على الاعتقاد أن النحو هو علم يقتصر كله على إكساب المتكلم المهارة على استعمال اللغة السليمة ليس إلا، وتجاهل ما كان لعلم النحو عند النحاة المتقدمين من المزايا التي تخص العلم النظري التجريبي، وهو الموضوعية التامة. فهذا التجاهل حاصل عند الكثير من المثقفين العرب». (عبد الرحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية،2016، ص5).

4 - 2 - الفروق في مستوى النظرة البنوية:

يعطي الأستاذ الحاج صالح مجموعة من الفروق الجوهرية والأساسية بين ما يقدمه كقراءة لأعمال العلماء العرب القدامى وبين ما يقدمه الفكر اللغوي الغربي في صيغته البنوية. ونحن هنا سنقدم فرقين جوهريين نوجزهما فيما يلي:

أوّلا: النظرة الحملية للعناصر اللغوية على مستوى البنية المجردة.

هذه النظرة تختلف تمام الاختلاف عن النظرة الاندراجية التي تقول بها النظريات اللغوية الغربية المتأثرة بالنظرة الأرسطية القائلة بالتمايز والتماثل بمجرد الصفات. بل تتميز النظرة الخليلية بأنّها تجمع وتفرق بالبنية المجردّة التي تحصل للدارس بحمل بنية لغوية على بينة لغوية أخرى. وخير ما نسوقه كمثال هنا هو مفهوم (المثال) في النظرية الخليلية الحديثة كما يقدمه الأستاذ الحاج صالح:

1- وقد حاول تشومسكي أن يعيد الاعتبار لجانب الضبط في «النحو التوليدي والتحويلي» بجعله على صيغة رياضية منطقية إلا أنه أهمل جانب الاستعمال ومصير اللفظ والمعنى فيه فكان الرّد على ذلك من اللسانيين الآخرين مبالغًا فيه، فقد ردوا عليه بمبالغة أخرى، وهو الإقبال – والتهافت- على البحث في ميدان الخطاب والابتعاد تماما من كل صياغة ضابطة (بل وإهمالها، أو إخضاعه للوظيفة البيانية).

إذ يُعد مفهوم المثال من المفاهيم التي لها خطورتها في عملية التحليل اللساني في النظرية الخليلية الحديثة، وهو المجموعة من العناصر التي تنتمي إلى فئة أو صنف وتجمعها بنية واحدة، وكونها مجموعة بالمعنى المنطقي الرياضي لا مجرد جنس وفصل بالمعنى الأرسطي. إذ أنّ القدر المشترك بين أفراد المثال الواحد ليس هو مجرد الصفة، بل بنية تحصل وتكتشف في نفس الوقت بحمل كل فرد على الآخرين لتتراءى فيها البنية، فهذه العملية ليست تجريدا بسيطا يؤدي إلى كشف فئة بسيطة هي الجنس بل عملية منطقية رياضية تسمى قديما حمل الشيء على الشيء أو إجراؤه عليه أو اعتبار شيء بشيء. وحديثا تسمى تطبيق مجموعة على مجموعة أخرى تؤدي إلى إظهار بنية تشترك فيها جميع العناصر، وهي أقرب إلى ما يسمى بالمصفوفة، كما يوضحها الشكل التالي:

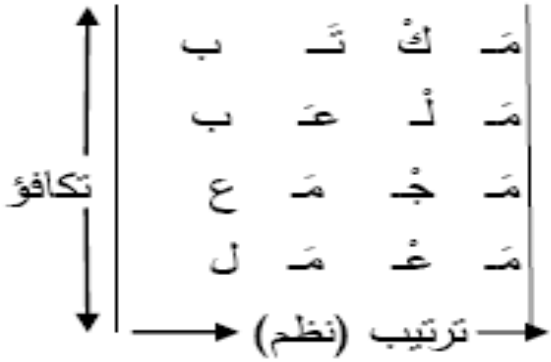

فهذا فئة اسم المكان الثلاثي مثلا، ومثاله (مَفْعَل).

تكافؤ ⟵ فئة + ترتيب (نظم) = فئة اسم المكان – أي بابه ومثاله (مَفْعَل).(انظر:عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث و دراسات في اللسانيات العربية، ج1، 2007، ص319).

وهذه العمليات المجرّدة التي يقوم بها الباحث لا نجد لها أثرا في النظريات اللغوية البنوية الغربية على اختلاف توجهاتها وتنوع مدارسها.

ثانيا: التحليل الأفقي والعمودي في الآن نفسه مما اختصت به النظرية الخليلية.

وهذا الفرق هو متمم للذي قبله إذ لا يحصل التحليل المبني على التطافؤ على مستوى البناء المجرد لا الصفات «إلا بالاعتماد على **التحليل الأفقي والعمودي (وهو شيء انفرد به العرب): المؤديان إلى إثبات المادة الأصلية والصيغة**»(عبد الرحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، 2016، ص44).

ويعتمد الأستاذ هنا على نص لابن جني يبنى عليه هذه القراءة لتصرفات العلماء اللغويين العرب القدامى في تحليلهم للكلام المبني على تحليل البنية مجردة عن كل شيء غير البنية، يقول ابن جني: «باب في الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية...ألا ترى إلى (قام) ودلالة لفظه على مصدره ودلالة بنائه على زمانه ودلالة معناه على فاعله... وإنما كانت الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية من قبل أنها -وإن لم تكن لفظا- **فإنها صورة يحملها اللفظ** ويخرج عليها ويستقر على المثال المعتزم بها. فلما كانت كذلك لحقت بحكمه وجرت مجرى اللفظ المنطوق به فدخلا بذلك في باب المعلوم بالمشاهدة. أما المعنى فإنما دلالته لاحقة بعلوم الاستدلال. وليست في حيّز الضروريات. ألا ترى حين تسمع (ضرب) قد عرفت حدثه وزمانه ثم تنظر فيما بعد فتقول: هذا فعل، ولابد له من فاعل... إلى أن تعلم الفاعل من هو، وما حاله من موضع آخر لا من مسموع (ضرب)» (ابن جني، 3ص98).

يقول الأستاذ الحاج صالح: «**فالدلالة في مستوى الكلمة هي ثلاثة دلائل:** ما يدل عليه لفظ الكلمة، ويعني به ابن جني المادة الأصلية أو أصل الكلمة وجذرها لأنه يقابلها بناؤها وصيغتها. أما ما يدل عليه بناء الكلمة أو وزنها وهو الصيغة التي صيغت عليها فهو من أهم ما أثبته علماؤنا. فالتحليل الذي أدى اللغوي العربي إلى اكتشاف كيانين اثنين تتكون منهما الكلمة العربية المتصرفة غير الجامدة، وهما الأصل الحرفي من جهة أو الجذر **وبناء الكلمة**

من جهة أخرى لا يمت بسبب إلى تحليل الكلام إلى وحدات دالة بطريقة العلماء الغربيين في اللسانيات الحديثة» (عبد الرحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، 2016، ص44).

4 - 3 - الفروق في مستوى النظرة الخطابية:

يعطي الأستاذ مجموعة من الفروق الجوهرية والأساسية بين ما يقدمه كقراءة لأعمال العلماء اللغويين العرب القدامى وبين ما يقدمه الفكر الغربي الحديث في ميدان البراگماتيك كما يسميه، ونخص بالذكر فرقا واحدا جوهريا فيما يلي:

قسمة ميادين دراسة العربية ثنائية وليست ثلاثية كما نجدها عند الغربيين.

يلاحظ الأستاذ الحاج صالح أنّ الدراسات اللغوية التي تُعنى بدراسة الخطاب أو البراگماتيك كما يسميها هو قد عملت على تقسيم الدراسات اللغوية إلى ثلاثة ميادين: علم التراكيب (النحو)، وهو دراسة ارتباط الأدلة بعضها ببعض. وعلم الدلالة وهو دراسة ارتباط الأدلة بمدلولاتها. وعلم الاستعمال وهو دراسة ارتباط الأدلة بمن يستعملها. ويمكن وضع رسم لها على النحو الآتي:

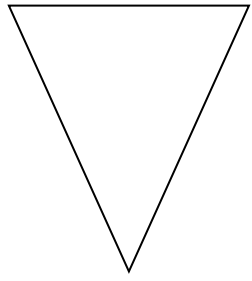

(انظر: عبد الرحمن الحاج صالح:الخطاب و التخاطب، 2012، ص212)

يقول -معلقا على هذه القسمة التي التزمها الغربيون في تقسيم ميادين دراسة اللغة-: «**والخلاصة أنّ الثلاثية الغربية: تراكيب/ دلالة/ استعمال (أو لفظ/ معنى/ استعمال) يقابلها عند قدماء النحاة ثنائية رُكناها هما الوضع واستعماله لفظا ومعنى: فلا ينفرد اللفظ والمعنى بل يوجدان ضرورة في كل من الوضع والاستعمال ولا يوجدان إلا فيهما.** فهناك لفظ وضعي خالص ومعنى وضعي خالص وإن كان كلاهما مجردا. كما أنّ هناك لفظا خطابيا ومعنى خطابيا بتحول الوضعي منهما إلى ما هو عليه في الاستعمال (ولا بدّ أنت يُصاب بتغيير حتى ولو جاء على أصله). وليس هناك تقابل بين اللفظ والمعنى من جهة وبينهما وبين الاستعمال من جهة أخرى كما هو واقع في الثلاثية الغربية.» (الحاج صالح:الخطاب و التخاطب، 2012، ص215).

ونقدّم هنا الرسم التوضيحي للقسمة الثنائية العربية:

الثنائية العربية			
وضع		استعمال	
لفظ	معنى	لفظ	معنى

ففي هذا الجدول نجد عدة مفاهيم عربية يجدر توضيحها لتكون هذه القسمة قابلة للفهم والنظر:

1 - اللفظ الوضعي: وهو عند العرب ما يدل على المعنى هو وحده ولم يدخله عارض من عوارض الاتساع في الاستعمال.

2 - المعنى الوضعي: وهو عند العرب ما يُدل عليه باللفظ وحده دون شيء آخر غيره.

3 - اللفظ الاستعمالي: وهو عند العرب ما يدل على المعنى مع تغيير قد دخله من جهة الاتساع الصوتي.

4 - المعنى الاستعمالي: وهو عند العرب ما يُدل عليه لا باللفظ وحده بل به وبما يصاحبه من قرائن.

وهذا ما يركز عليه الأستاذ الحاج صالح دائما من أنّ اللغة وضع واستعمال وهي لفظ ومعنى في كل من الوضع والاستعمال (انظر: عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث و دراسات في اللسانيات العربية، ج1، 2007، ص301).

الخاتمة:

قد حاولنا في هذه الدراسة الإجابة عن إشكالية مركزية، وهي البحث عمّا تقدّمه النظرية الخليلية الحديثة من رؤى ونظرات في دراسة الكلام كبينية وفي دراسته كخطاب فكانت النتائج كالآتي:

1 - تتبنى النظرية الخليلية الحديثة دراسة الكلام في بعديه البنوي والخطابي معا، ولا تُقصي أحدهما لمعالجة الآخر بل ترى أنّ الكلام كبينة له أسس وأدوات يُدرس بها، وللكلام كخطاب أسس وأدوات يُدرس بها.

2 - قدّمنا ما تتبناه النظرية الخليلية الحديثة في دراسة الكلام كبنية ورأينا أنّها تدرسه في بعده المجرد خارج الاستعمال، أي في بعده الصوري، وقدّمنا ما تقترحه من أدوات وأدوات لدراسته من هذه الحيثية.

3 - قدّمنا ما تتبناه النظرية الخليلية الحديثة في دراسة الكلام كخطاب ورأينا أنّها تدرسه في بعده الاستعمالي داخل عملية التواصل، أي في بعده التداولي كما اشتهر عند الدارسين اليوم، وقدّمنا ما تقترحه من أسس وأدوات يُدرس بها من هذه الحيثية.

4 - قدّمنا ما تفترق فيه النظرية الخليلية الحديثة في دراسة الكلام كبينية وكخطاب عن غيرها من النظريات اللسانية الأخرى سواء كانت بنوية أو خطابية (تداولية)، وظهر لنا الفروق الجوهرية الكثيرة التي تباين بها هذه النظريات من حيث الرؤية ومن حيث المنهج.

هذا ما أردنا بيانه في هذه الدراسة البحثية مع ضيق الوقت وما تتطلبه الورقة من عدد يسير من الصفحات إضافة إلى صعوبة ووعورة ما يقدمه الأستاذ الحاج صالح من رؤى ومفاهيم نرجو أن نكون قد وفقنا لتفهّمها وبيان المغزى منها. والحمد لله أولا وأخيرا.

**قائمة المصادر والمراجع:

1 - أحمد المتوكل، المنهج الوظيفي في البحث اللساني، 1437هـ2016-م، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1.

2 - جاك موشلر وآن روبول، القاموس الموسوعي للتداولية، 2010، تر: مجموعة من الباحثين بإشراف: عز الدين المجدوب ومراجعة: خالد ميلاد، المركز الوطني للترجمة -تونس-، ط2.

3 - ابن جني، الخصائص، 1952 - 1956، تحق: محمد علي النجار، القاهرة.

4 - سيبويه، الكتاب، 1408هـ- 1988م، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3.

5 - عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 2007، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر.

6 - عبد الرحمن الحاج صالح، البنى النحوية العربية، 2016، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر.

7 - عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، 2012، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر.

8 - ماري آن بافو وجورج إليا سرفاتي، النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية، 2012، تر: محمد الراضي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1.

9 - المبرد، المقتضب، 1385هـ- 1388هـ، تحق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة.